الجمهورية التّونسية **الحمد لله،**

مجلس المنافسة

القضية عدد: 161416

تاريخ القرار: 14 ديسمبر 2017

قـــرار

أصدر مجلس المنافسة القــرار التّــالي بين:

المدّعية: شركة "حفظ الصحّة والصحّة" في شخص ممثّلها القانوني، محلّ مخابرتها بمكتب محاميها الأستاذ مصطفى درغوث، الكائن بنهج الشيخ محمد عبّاس، عدد 18 المرسى، تونس،

من جهة،

والمدّعى عليها: شركة "بولتون مانيتوبا" Société Bolton Manitoba في شخص ممثلّها القانوني الكائن مقرّها ب.ج.ب. بيرلي، 19-2124 ميلانو إيطاليا، نائبها الأستاذ مالك لملوم، الكائن مكتبه بنهج كلود برنار عدد 16 البلفيدير 1002، تونس،

والمدخلة: شركة "تروا" Trois في شخص ممثّلها القانوني، الكائن مقرّها بنهج بحيرة آنيسي، ضفاف البحيرة 1053 تونس، نائبها الأستاذ محمّد الديوري، الكائن مكتبه بشارع الحريّة عدد 61 البلفيدير 1002، تونس،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من الممثّل القانوني لشركة "حفظ الصحّة والصحّة" والمرسّمة بكتابة المجلس بتاريخ 2 مارس 2016 تحت عدد 44، والمتضمّنة أنّها قد تعاقدت شفويّا مع شركة "بولتون مانيتوبا" الإيطاليّة منذ منتصف سنة 1997 لتكون المزوّدة الوحيدة لترويج منتجاتها بالسوق التونسية. ولهذا الغرض شغّلت عملة وتحمّلت أعباءا مختلفة نتيجة وضعيّة التبعيّة الاقتصاديّة التي نتجت عن الترويج لمنتوجات الشركة الإيطاليّة من مواد التنظيف التّالية:WC NET, SMAC, FORNET MERITO. وقد نجحت المدّعية في ترويج تلك المنتجات رغم الصعوبات والمنافسة القويّة، كما طلبت إضافة منتجات أخرى فتمّت الموافقة على ذلك، وهي المنتوجات الآتية: OMINO BIANCO NEUTRO .ROBERTS, UHU,

CAROLIN, SANOGYL . وقد قامت الشركة المنتجة بإضافة إسم شركة حفظ الصحّة والصحّة على جميع منتجاتها المروّجة من قبل هذه الأخيرة واستمرّت العلاقة بين الطّرفين جيّدة ودون مشاكل إلى حدود سنة2011.

ومنذ أحداث ما بعد 14 جانفي 2011 وتسمية مدير جديد لـ"بلتون مانيتوبا"، تغيّر تعامل هذه الأخيرة مع المدّعية من خلال انتقادها المتواصل لها ووضعها لأهداف خياليّة وصعبة التحقيق وتهديدها بسحب حق التوزيع منها رغم معرفتها بالظروف الاقتصاديّة والإجتماعية التي مرّت بها البلاد.

وبتاريخ 27 أكتوبر 2015، تمّ إعلام المدّعية من طرف المنتج الإيطالي بسحب حقّ الترويج الممنوح لها لجميع المنتوجات بالمساحات التجارية الكبرى رغم انتفاء الموجب لذلك ورغم تحمّلها لتكلفة الأضرار الحاصلة جراء الشحن والنقص الحاصل في البضاعة وقيامها بخلاص المنتجات التالفة وتحمّل أعبائها الديوانيّة، حيث أصبحت الشركة الإيطاليّة تماطل في إرسال الكميّات الكافية من البضائع لتعجيزها. وفي المقابل وقعت مطالبتها بمضاعفة المبيعات مع السماح لها فقط بالترويج لبائعي التفصيل التقليديين دون المساحات التّجاريّة الكبرى مع إعلامها بالترفيع في الأسعار في بداية السنة، وهو ما يعدّ تعجيزا لها نظرا لصعوبة الترويج لدى بائعي التفصيل التقليديّين بالتوازي مع الترفيع في الأسعار والسماح لطرف آخر بترويج نفس المنتجات.

كما أنّ الطّالبة وجدت نفسها نتيجة لتصرفات مزوّدتها على حافة الإفلاس بخسارة عقودها مع المساحات الكبرى، ذلك أنّها كرّست قرابة 18 عاما في العمل على ترويج منتجات "بولتون مانيتوبا" وتحصّلت على قرض بنكي كبير لتمويل عمليّات الترويج وصار عملتها مهدّدين بالتّسريح.

وعلى هذا الأساس، تطلب المدّعية توجيه أمر للمدّعى عليها بإرجاع حقّها في الترويج للبيع لدى المساحات التجاريّة الكبرى دون استثناء على غرار "كارفور" و"مونوبري" و"المغازة العامّة" وإلزامها بعدم التّرفيع في الأسعار دون موجب مع التزامها بتزويدها بالسّلع بصفة منتظمة وعدم وضع عراقيل وشروط تعجيزيّة لشراءاتها.

وأكّد نائب المدّعية بمكتوبه المؤرّخ في 14 جوان 2016 المضمّن بمكتب المجلس تحت عدد 549/01، اقتصار طلبات منوّبته على إرجاع حق الترويج لدى جميع التجّار أصحاب المغازات التجاريّة الكبرى فضلا عن التجار التقليديين وإقرار الأثمان المتعامل بها سنة 2015، خاصّة وقد أقرّت المدّعى عليها بوجود العلاقة التعاقديّة منذ سنة 1997 دون انقطاع وبأنّها كلّفت المدّعية كمورّد وحيد لمنتجاتها، غير أنّ طلبها الرّامي إلى

مضاعفة النّشاط في غضون ثلاث سنوات بنسبة 33% سنويّا يعتبر تعجيزيّا. كما أنّ المدّعية بذلت ما بوسعها لبلوغ أرقام معاملات جيّدة وإنجاح توزيع بضائع المدّعى عليها من ذلك:

– ارتفاع عدد المنتوجات المبيعة لدى شركة "المغازة العامّة" من 22 منتوجا إلى 30 منتوجا، وهو ما يعني تزايد إقبال المساحات الكبرى على المنتوجات التي تورّدها المدّعية، علما وأنّ العلاقة التجاريّة بين المدّعية و"المغازة العامّة" استمرّت دون انقطاع منذ سنة 1997 إلى حدود تاريخ 15 أفريل 2016 الموافق لإشعارها بإنهاء العلاقة معها.

– تزويد شركة "كارفور" بالمنتوجات دون انقطاع منذ سنة 2002 إلى سنة 2015 تاريخ إعلام المدّعية بالكف عن التعامل معها رغم أنّها نجحت في إدخال منتوجات جديدة على غرار منتوج "Carolin" رغم زيادة المدّعى عليها في الأثمان وتكاليف البضائع التي تزوّدها بها طبقا لما تثبته معاينة عدل التنفيذ المضمّنة بالملف.

– تحقيق المدّعية للأهداف النوعيّة لسنة 2015 المحدّدة من طرف شركة "بولتون مانيتوبا" رغم ارتفاع سعر الصّرف ورغم الظروف الأمنيّة الصعبة وامتناع الشركة المعنيّة بالأمر عن مدّها بالسلع اللازمة ممّا تسبّب في انقطاع ترويجها للمساحات الكبرى بعد نجاحها في الحصول على الموافقة المبدئيّة من "مونوبري" و"جيان" للتعامل معهما.

– اتّباع المدّعى عليها شتى الوسائل للتضييق على المدّعية وتكليف موزّع جديد هو شركة "تروا" للتوزيع الحصري لمنتجاتها إلى المساحات الكبرى.

وعلى هذا الأساس، تطلب المدّعية الحكم بإلزام المدّعى عليها بتزويدها بالسّلع وإقرار الأثمان المتعامل بها سنة 2015 مع إرجاع حقّها في البيع للمساحات الكبرى.

وبعد الإطّلاع على تقرير الأستاذ مالك لملوم في الردّ على عريضة الدعوى نيابة عن شركة "بولتون مانيتوبا" بتاريخ 12 جويلية 2016 والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 614/1، والمتضمّن ما يلي:

– من جهة الشّكل: تتّسم طلبات العارضة بالتناقض، ذلك أنها قدّمت في نفس الدعوى طلبات استعجالية وأخرى أصليّة ممّا لا يستقيم إجرائيّا، بما يتّجه معه على هذا الأساس رفض الدّعوى من هذه النّاحية.

– أمّا من جهة الأصل، فقد ادّعت العارضة أنّ سبب تراجع مبيعاتها يعود إلى مماطلة المدّعى عليها في إرسال الطلبيّات وامتناعها عن تزويدها والحال أنّ السبب الحقيقي يعود إلى عدم إيفاء المدّعية بتعهداتها وعدم قدرتها على تزويد المساحات الكبرى، وهو ما أقرّت به ضمن المراسلات التي تبادلتها مع المدّعى عليها. وفيما يتعلق بالإدّعاء الخاص بترفيع المدّعى عليها في الأسعار، فإنّه لا أساس له من الصحّة باعتبار أنّ الأسعار ترتفع وتنخفض حسب مسالك التوزيع والكميّات المقتناة، وطالما أنّ أعمال العارضة قد اقتصرت على مسالك التوزيع التقليديّة فقط، فإنّه من الطبيعي أن تشهد الأسعار إرتفاعا طفيفا.

وبيّن نائب المدّعى عليها أنّ مماطلة العارضة بصفة متواصلة في تحقيق أهداف منوبته تسبّب في أضرار متفاقمة بمصالحها وبمصلحة المستهلك التّونسي بشكل عام ممّا دفعها إلى إيجاد حلّ وسط يخدم مصالح الطرفين وذلك بأن دعّمت حقّ هذه الأخيرة في الترويج لمنتوجاتها بالمسالك التجاريّة التقليديّة مع إسناد الترويج بالمسالك التجاريّة العصريّة إلى موزّع جديد قادر على تغطية هذه المساحات.

وفضلا عن ذلك، فإنّ المدّعى عليها، لم تقم بزيادة الأسعار، ذلك أنّ هذه الأخيرة تختلف باختلاف مسالك التوزيع، وأنّها ليست في وضعية هيمنة في السّوق. كما أنّ المدّعية ليست في وضعية تبعية اقتصادية تجاهها نظرا لكونها عاقدتها بمحض إرادتها وباختيارها. كما أنّه لا وجود لأيّ تحالف ضمني بين المدّعى عليها وشركة "تروا" باعتبارهما ليستا شركتين متنافستين، وأنّ المدّعى عليها محقّة في سحب حق الترويج بالمسالك الكبرى من المدّعية نظرا للخسائر الجمّة التي تكبّدتها، الأمر الذي يتعيّن معه القضاء بعدم سماع الدعوى.

وبعد الإطّلاع على ردّ الأستاذ محمّد الديوري نيابة عن المدخلة شركة "تروا" المرسّم بكتابة المجلس بتاريخ 20 جويلية 2016 تحت عدد 631 ، والذي جاء به أنّ منوّبته تعاقدت مع شركة "بولتون مانيتوبا" لترويج منتوجاتها المتمثّلة في WC NET وCarolin وOmino Bianco وSMAC وFornet وMerito في مسالك التوزيع العصريّة بتونس (مونوبري وكارفور والمغازة العامّة وعزيزة والمزرعة ماركت) بمقتضى عقد توزيع مؤرّخ في 4 جانفي 2016 لمدّة معيّنة باثني عشرة شهرا بداية من غرّة فيفري 2016 . وقد قامت منوّبته بالإيفاء بالتزاماتها التعاقديّة وفق الشروط المتفق عليها، وهي باتّفاقها مع "بولتون مانيتوبا" لم تخرق قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وهي ليست طرفا في النزاع الرّاهن، الأمر الذي يتّجه معه إخراجها من نطاق التداعي القائم.

وبعد الإطّلاع على تقرير ختم الأبحاث المعدّ من طرف المقرّرة السيّدة نافلة بن عاشور بتاريخ 21 أوت 2017،

وبعد الإطّلاع على تقرير الأستاذ مالك لملوم في الرد على تقرير ختم الأبحاث نيابة عن شركة "بولتون مانيتوبا" والمرسّم بكتابة المجلس بتاريخ 24 نوفمبر 2017 تحت عدد 657 والذي تمسّك فيه بتقاريره السّابقة معتبرا أنّ عمل مجلس المنافسة قد دأب على اعتبار التثبّت من وضعيّة التبعيّة الاقتصاديّة يقتضي النّظر في مدى تضافر عنصرين متلازمين هما وجود حالة التتبعيّة الاقتصاديّة والإفراط فيها، وهو ما لا يتوفّر في قضيّة الحال، إذ أنّ المدّعى عليها محقّة في سحب حق الترويج بالمسالك الكبرى من المدّعية التي تسبّبت لها في خسائر جمّة. وعليه فإنّ قرارها كان محترما لأحكام قانون المنافسة، وعليه فهو يطلب الحكم بعدم سماع الدّعوى.

وبعد الإطّلاع على ملحوظات مندوب الحكومة المظروفة نسخة منها بالملف.

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطّريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 30 نوفمبر 2017، وبها تلت المقرّرة السيّدة نافلة بن عاشور ملخّصا لتقرير ختم الأبحاث، وحضر الأستاذ مصطفى درغوث نيابة عن المدّعية شركة "حفظ الصحّة والصحّة" وتمسّك بما جاء في مختلف التقارير التي قدّمها، وحضرت الأستاذة سلمى بسباس في حقّ زميلها الأستاذ مالك لملوم نائب المدّعى عليها شركة "بولتون مانيتوبا" وتمسّكت بما جاء في تقارير زميلها بالردّ، ولم يحضر الأستاذ محمّد الديوري نائب المدخلة، شركة "تروا" ووجّه إليه الاستدعاء.

وتلت مندوب الحكومة السيّدة كريمة الهمّامي ملحوظاتها الكتابيّة المظروفة نسخة منها بالملف، وقرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة يوم 14 ديسمبر 2017.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

- **من جهة الشّكل:**

حيث دفع نائب المدّعى عليها برفض الدّعوى شكلا لتضمّنها طلبات استعجاليّة وأخرى أصليّة وهو ما لا يستقيم إجرائيّا ويتعارض مع أحكام مجلّة المرافعات المدنيّة والتجاريّة المنطبقة في هذا المجال.

وحيث أنّ النص القانوني المنطبق في هذا الإطار، إنّما يتمثّل في أحكام الفصل 15 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار باعتباره النصّ الخاصّ دون أحكام مجّلة المرافعات المدنيّة والتّجاريّة.

وحيث وخلافا لما جاء بهذا الدفع، فقد سبق للمدّعية أن قدّمت إضافة إلى عريضة الدعوى الأصليّة موضوع النزاع الرّاهن، طلبا استعجاليا تحت عدد 163044 بتاريخ 18 أفريل 2016 وقع البتّ فيه بتاريخ 14 جويلية 2016 بالرفض، كما قدّمت طلبا استعجاليّا ثانيا تحت عدد 163047 بتاريخ 3 أوت 2016 قضي فيه بتاريخ 27 أكتوبر 2016 بقبول المطلب وإلزام الجهة المطلوبة برفع قرارها القاضي بمنع الطّالبة من تزويد المساحات التجاريّة الكبرى بمنتجاتها وذلك إلى حين البتّ في القضيّة الأصليّة.

وحيث فضلا عن ذلك، فقد تولّى نائب المدّعية بموجب تقريره المؤرّخ في 14 جوان 2016، تحرير طلباته الأصليّة بجعلها تقتصر على طلب إرجاع حق الترويج لدى جميع التجار أصحاب المغازات التجاريّة الكبرى فضلا عن التجّار التقليديين وإقرار الأثمان المتعامل بها سنة 2015، الأمر الذي اتّجه معه لكلّ هذه الأسباب، ردّ الدّفع الشكلي الماثل.

وحيث استوفت الدّعوى شروطها الشكليّة، الأمر الذي تعيّن معه قبولها شكلا.

- **من جهة الأصل:**

- **عن السوق المرجعيّة:**

حيث تتمثّل السّوق المرجعيّة في قضيّة الحال في سوق توزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة للمساحات الكبرى وكذلك للمسالك التقليديّة.

وحيث يشمل قطاع صناعة مواد التنظيف، صناعة الصّابون ومواد التنظيف الصّلبة والسّائلة وصناعة مواد التنظيف المنزلي بما في ذلك مواد التبييض ومواد تلميع الأحذية والمواد المطهّرة مثل "الجافال" و"القريزي" علاوة على صناعة العطور ومواد التجميل والمواد شبه الصيدليّة ومواد الصيانة الجسديّة.

وحيث يبلغ عدد المؤسّسات النّاشطة في قطاع مواد التنظيف ومواد التجميل 83 مؤسّسة توفّر حوالي 3000 موطن شغل، وهي مؤسّسات صغيرة أو متوسطة الحجم تشغّل بين 10 و50 عامل، وهي تقوم بإنتاج وترويج منتوجات حاملة لعلامات تجاريّة محليّة.

وحيث تحتلّ مؤسّسة "هنكل ألكي" سنة 2011 المرتبة الأولى في السّوق بحصّة تساوي 12.3% وتليها مؤسّسة "يونيلفر تونس" في المرتبة الثّانية بحصّة سوق تناهز 11.3%، في حين تحتلّ "مخابر نهال" المرتبة الثّالثة بحصّة سوق تساوي 5.2%، كل ذلك بعنوان سنة 2011.

وحيث شهد القطاع بحسب إفادة مصالح الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة بوزارة التجارة والصناعة المؤرّخ في 18 جويلية 2016 تطوّرا مستمرّا في حجم الانتاج نظرا لتطوّر حجم الاستثمار، حيث فاق حجم الانتاج 492 مليون دينار في سنة 2013 وبمعدّل تطوّر يناهز 5% سنويا مقارنة بسنتي 2011 و2012.

وحيث يحوصل الجدول التّالي تطوّر حجم الانتاج من سنة 2008 إلى سنة 2013: (الوحدة : المليون دينار).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصابون والمنظّفات ومنتوجات الصيانة	379	396	410	363	406	492

المصدر: الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة

وحيث فضلا عن ذلك، تبلغ الصّادرات من الصابون والمنظّفات ومنتوجات الصيانة 2% من صادرات الصناعات الكيميائيّة نسبة تطوّر تفوق 10% سنويّا.

وحيث بلغ عدد الشّركات المصدّرة كليّا التي تعمل تحت نظام الشركات الأجنبيّة 9 مؤسّسات، كما توجد العديد من العلامات العالميّة الممثّلة بالأسواق التّونسيّة مثل "يونيلفر تونس" و"هنكل تونس".

وحيث وفيما يتعلّق بالتوريد، فقد اتّسمت السّوق التّونسيّة بارتفاع وتطوّر حجم الواردات من المنتوجات المنضوية تحت التعريفة الديوانيّة عدد 34 الخاصّة بالصّابون ومستحضرات ومحضّرات الغواسل والتنظيف ومواد التجميل والعطور طبقا لما يبرزه الجدول التّالي:

الوحدة: دينار

السنوات	قيمة الواردات	حجم الواردات (كغ)
2004	46.748.618	21.489.465
2005	56.003.096	22.655.393
2006	63.147.323	25.146.376
2007	82.200.916	29.887.722
2008	91.396.830	30.084.389

2009	102.287.434	36.888.585
2010	112.180.756	42.197.160
2011	124.177.505	39.796.001
2012	146.198.496	43.112.377
2013	163.922.830	49.696.441
2014	184.997.668	53.098.801

المصدر: الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة

وحيث تتميّز السّوق المرجعيّة في قضيّة الحال بارتفاع وارداتها من مواد التنظيف والعناية المنزليّة خلال السنوات الأخيرة والتي تصنّف تحت البند الدّيواني 3402، حيث بلغت قيمة الواردات 89.808.481 دينار في سنة 2011 لتصل إلى 134.593.735 دينار في سنة 2014.

وحيث أنّ أهم الشركات الموّردة هي شركة "هنكل ألكي للتوزيع" وشركة "يونيليفر تونس" وشركة "أرغانيا للتوزيع" وشركة "أوتيك للتوزيع" وشركة "شيماكس" وشركة "الصناعة العامّة تونس" وشركة "ديترجات" وشركة "أنتركوسميتيكس".

وحيث تتميّز السّوق المرجعيّة لتوزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة بتنوّع المنتجات والعلامات المحليّة والموردة وكذلك بتعدّد الموزّعين للماركات المحليّة والموّردة، وهي سوق تحتدّ فيها المنافسة لكونها مشبّعة بالعلامات المسوّقة مقارنة بالطلب.

وحيث يبرز الجدول التّالي حجم وقيمة واردات شركتي"حفظ الصحة والصحة" و"تروا" مقارنة بالمجموع العام للواردات خلال الفترة 2006 – 2016:

السنة	المجموع العام للواردات		واردات حفظ الصحة والصحة		واردات شركة تروا	
	الحجم (كغ)	القيمة (ألف دينار)	الحجم (كغ)	القيمة (ألف دينار)	الحجم (كغ)	القيمة (ألف دينار)
2006	18170496	38.796,669	171097	387,691		
2007	21400518	50.396,151	199392	436,126		
2008	22327686	59.047,896	270353	648,368		
2009	28397866	65.163,374	338204	1.066,203		
2010	34663681	79.730,166	196789 168712	463,998 463,631		
2011	32369330	89.808,481	302313	786,930		
2012	35063973	105.264,216	424965	1.163,653	124051	268,589

2013	40792400	117.862,505	334632	1.052,190	144317	358,385
2014	43408032	134.593,735	316528	1.019,718	65627	192,037
2015	37732243	105.731,990	212923	642,218	109372	271,217
2016	4549932	132.188,694	69576	291,946	407977	1338,496
المجموع	293376157	978583.877	3005484	8422.672	851344	2428.724

المصدر: الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة

وحيث يبرز الرسم البياني التالي، حجم واردات موزّعي شركة "بلتون مانيتوبا" في تونس خلال الفترة 2006 – 2016.

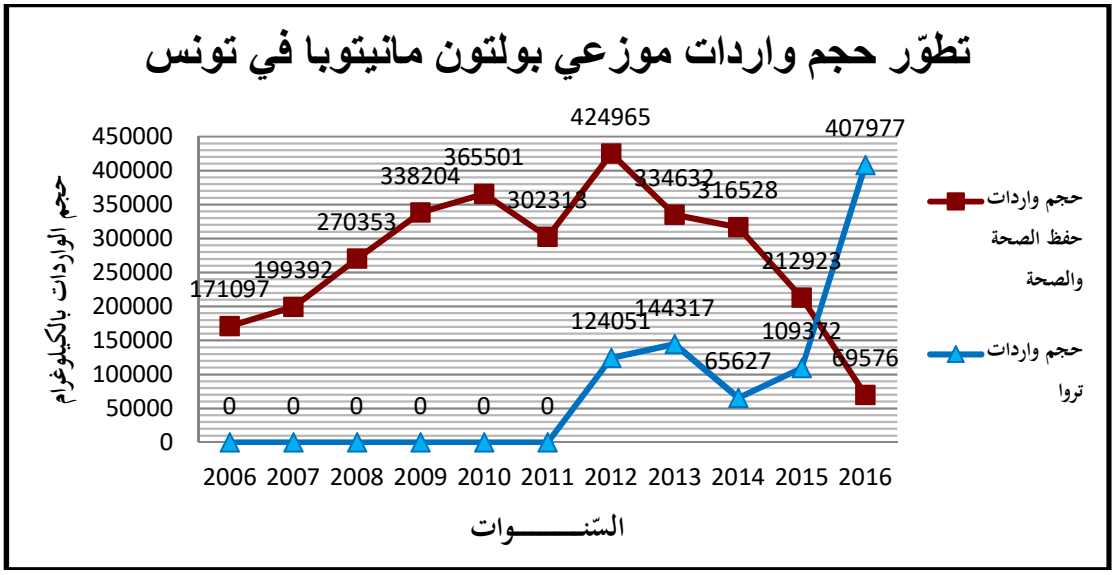

حسب المعطيات الواردة من الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة

وحيث يلاحظ من خلال الرسم البياني سالف الذّكر تطوّر واردات شركة "تروا" بالنسبة لمواد التنظيف والعناية المنزليّة منذ سنة 2012 إلى سنة 2016 تاريخ إبرام عقد التوزيع الحصري لمنتجات "بولتون مانيتوبا" للمساحات الكبرى بما يقارب أربع مرّات، في حين انخفضت واردات شركة "حفظ الصحة والصحّة" بالنسبة لسنة 2016 لتصبح أقل بما يناهز ستّ مرّات عمّا كانت عليه سنة 2012، وهو ما يفسّر بانخفاض وارداتها من منتجات "بولتون مانيتوبا" نظرا لما اعتمدته هذه الأخيرة من سياسة تقسيم السّوق بين موزّعيها.

وحيث بلغ رقم المعاملات السنوي المحقّق من قبل شركة "بولتون مانيتوبا" عن طريق موزّعيها بالسّوق التّونسيّة من سنة 2005 إلى 2016 الأرقام التّالية بحساب الأورو:

السنة	هاوّا ترادينق (حفظ الصحة والصحة)	حفظ الصحّة والصحّة	شركة تروا
2005	240.875,48		
2006	102.703,90	175.743,00	
2007		279.036,25	
2008		398.968,22	
2009		564.182,49	
2010		502.126,47	
2011		381.301,96	
2012		596.590,73	
2013		513.683,36	
2014		454.743,82	
2015		370.287,52	
2016		63.625,40	149.809,25 منذ ماي

وحيث وبالنسبة لحصّة منتجات "بولتون مانيتوبا" من السّوق التونسيّة، فهي تختلف من منتوج لآخر ذلك أنّه وبحسب المعطيات التقريبيّة التي قدّمتها المدّعية، فهي على النحو التّالي:

السّوق المرجعيّة	المنتج	حصّة السّوق
منظف المراحيض السّائل	Wc Net Hygiene&Perfume	30%
منظّف المراحيض السائل المزيل للصلصال	Wc Net Liquids Descaler	30%
منظف المراحيض جال	Wc Net Bleach Gel	30%
منظف المراحيض الصلب	Wc Net Solid Block	35%
منظف المراحيض الماء الأزرق	Wc Net Acqua Blu	15%
منظف المراحيض المعطّر	WC Net Liquid Block C+R	20%
مزيل الإنسداد	Wc Net Canalisation	65%
منظف خزانات الصرف الصحّي	Wc Net Septic Tank	90%
البخاخ المساعد على كي الثياب	Merito	65%
منظّف الفرن	Fornet	20%
ملمّع الأثاث	Smac Meuble	35%
منظّف لوحة غاز الطبخ	Smac Gas	12%

65%	Smac Argent	منظف الفضّة
27%	Smac Limescale Remover	مزيل الصلصال
10%	Smac Stainless	مزيل الصدأ
8%	Carolin	منظف الأرضيّة
40%	Carolin Degreaser	مزيل الشحوم المتعدّد الاستعمالات
5%	OB Liquid Washing Machine	سائل الغسيل بالآلة
5%	OB Liquid Bivalent	سائل غسيل ثنائي الاستعمال
3%	OB Powder 2.7 kg	مسحوق الغسيل عبوة 2,7 كغ
3%	OB Powder 5,4 Kg	مسحوق الغسيل عبوة 5,4 كغ
10%	OB Pre-Wash	سائل ما قبل الغسيل
50%	OB Carpet Cleaner	منظّف السجاد

- **عن الممارسات المثارة:**

حيث ترمي الدعوى الراهنة إلى طلب مؤاخذة شركة "بولتون مانيتوبا" من أجل توليها سحب حقّ الترويج الممنوح للمدّعية لجميع المنتوجات بالمساحات التجارية الكبرى ومنح الحق المذكور إلى شركة أخرى.

وحيث تمسّكت المدّعية بأنّها قد تعاقدت شفويّا مع شركة "بولتون مانيتوبا" منذ سنة 1997 لتكون المزوّدة الوحيدة لترويج منتجاتها بكامل السوق التونسية وبأنّها تركّزت وشغّلت عددا محترما من العملة وتحمّلت أعباء ثقيلة لهذا الغرض.

وحيث برّرت الشركة المدّعى عليها ما قامت به بأنّ المدّعية، أصبحت منذ مدّة، تجد صعوبات للترويج لدى المساحات الكبرى مما نتج عنه عجزها عن بلوغ الأهداف المرسومة لها في مجال حجم توزيع منتوجاتها، وقد تولّت لهذا السبب، التنبيه عليها بضرورة تلافي النقائص المسجّلة في مجال توزيع منتوجاتها بالمساحات الكبرى.

وحيث أضافت المدّعى عليها بأنّه، وأمام تواصل عجز المدّعية عن تلافي هذه النقائص والتي أقرّت بها بموجب المراسلات المضمّنة بالملف، قامت بتاريخ 27 أكتوبر 2015 بإعلامها بسحب حقّ الترويج الممنوح لها لجميع المنتوجات بالمساحات التجارية الكبرى ومنح الحق المذكور إلى شركة "تروا" لتتولى تزويد تلك المساحات بمنتوجاتها مع مواصلة تدعيم موقع المدّعية على مستوى توزيع منتوجاتها بالمسالك التقليدية.

وحيث اعتبرت المدّعية أنّ هذا السّلوك المفاجئ سيؤدّي إلى إفلاسها وإلى خسارة عقودها مع المساحات الكبرى، خاصة وأنّها كرّست قرابة 18 سنة من العمل على ترويج منتجات المدّعى عليها إضافة إلى الإستثمارات الهامة التي وضعتها للغرض. كما أنّ ما أتته الشركة المدّعى عليها، يعدّ من قبيل الممارسات التعسفية واستغلالا فاحشا لوضعية التبعية الاقتصادية تجاهها.

وحيث أنّ التثبت من وجود وضعية التبعية الاقتصادية يستوجب التأكد من توفر جملة من العناصر المتظافرة والمكوّنة لها وفقا لتعريف فقه قضاء مجلس المنافسة لهذا المفهوم، والذي اعتبر أنّ حالة التبعية الاقتصادية تتشكل من تحالف عناصر ينشأ عن اجتماعها وضع التاجر في حالة يصعب فيها عليه التخلص من تأثير المزوّد على نشاطه وما يجنيه من أرباح. وتتمثّل هذه العناصر في شهرة علامة المزوّد وحجم نصيبها في السوق ومدى تأثيرها في رقم المعاملات الجملي للتّاجر الموزّع أو المؤسّسة الحريفة واستعصاء التزوّد بمواد أو خدمات مشابهة من أيّ جهة أخرى، على أن لا يكون مردّ ذلك سلوك التاجر نفسه أو سياسته التجارية، ضرورة أنّ التبعية تعبّر عن حالة خضوع مفروضة وليست وليدة اختيار إرادي.

وحيث تبيّن من دراسة السوق المرجعية لتوزيع مواد التنظيف والعناية المنزليّة التي تسوّقها الشركة المدعى عليها بالسوق التونسية، أنّ هذه السوق تتميّز بتعدّد الموزّعين للماركات المحليّة والمورّدة، وهي سوق تحتدّ فيها المنافسة لكونها مشبّعة بالعلامات المسوّقة مقارنة بالطلب.

وحيث أنّه بالنسبة لحصّة منتجات "بولتون مانيتوبا" من السّوق التونسيّة، والتي تبلغ حوالي 25 منتوجا، فهي تختلف من منتوج إلى آخر، ذلك أنّها تتراوح بين 3% و90 % وأنّ أكثر منتوجاتها لا تتجاوز حصّتها بالسوق التونسية 30%، وبالتالي، فإنّ وضعية هذه الشركة بالسوق التونسية لا تمكّنها من التواجد في وضعية هيمنة بتلك بالسوق.

وحيث وعلى خلاف ما تمسّكت به المدّعية، فقد ثبت من أوراق الملف أنّ الاتّفاق الجديد الذي أبرمته المدّعى عليها مع شركة "تروا" له ما يبرّره في ما سجّلته الشركة المدّعية من صعوبات متتالية في مجال ترويج المنتوجات لدى المساحات التّجاريّة الكبرى والعصرية، وهي صعوبات أقرّت بها المدّعية وتجسّمت بالخصوص في انخفاض الكميات الموزّعة وأرقام المعاملات المسجّلة على مستوى تلك المساحات التّجاريّة.

وحيث تبيّن كذلك أنّ المدّعى عليها سعت إلى لفت انتباه المدّعية في عديد المناسبات إلى الصعوبات والخسائر المذكورة قصد رفعها وتلافيها غير أنّ محاولاتها باءت بالفشل.

وحيث وفضلا عن ذلك، فقد اقتصرت سياسة التوزيع الجديدة المعتمدة من المدّعى عليها على مواصلة تخصيص المدّعية بتوزيع منتوجاتها بمسالك التّوزيع التّقليديّة وتدعيمها مع تعيين موزّع جديد للمساحات الكبرى، وعليه فإنّ ما أقدمت عليه لا يعدّ من قبيل التعسّف في استغلال وضعيّة تبعيّة اقتصاديّة، خاصّة وأنّ دراسة السّوق المرجعيّة لم تثبت تمتّع المدّعى عليها بمركز هيمنة بالسّوق.

وحيث، وبناءا على كل ما سبق، فإنّ ما نسب إلى المدّعى عليها من إفراط في استغلال وضعية تبعية اقتصادية لم يكن ثابتا في حقّها، خاصة وأنّ السلوك التجاري للمدّعية والمتجسّد في النقص الملحوظ في توزيع المنتوجات على مستوى المساحات الكبرى وعدم إيفائها بتعهداتها من جهة قدرتها على تزويد تلك المساحات بالذات، كان محلّ لفت نظر وتحفّظات متتالية من الشركة المدّعى عليها، غير أنّ الشركة المدّعية لم تبذل ما يتعيّن من مجهود لتلافيها رغم ما صدر عنها من تعهّدات.

وحيث لم يثبت في هدي ما تقدّم قيام المشتكى منها والمدخلة على حدّ السواء بأفعال من شأنها الإخلال بقواعد المنافسة على معنى قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار، الأمر الذي يتعيّن معه رفض الدعوى لعدم قيامها على أسس قانونية وواقعية سليمة.

ولهذه الأسباب:

قرّر المجلس رفض الدّعوى أصلا.

وصدر هذا القرار عن الدائرة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد محمّد العيّادي وعضويّة السادة عمر التونكتي وخالد السلاّمي وأكرم الباروني والسيّدة ريم بوزيّان.

وتلي علنا بجلسة يوم 14 ديسمبر 2017 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزّيتوني.

الرّئيس	**كاتبة الجلسة**
محمّد العيّادي	**يمينة الزّيتوني**